تخفيض سن الاقتراع (والترشح) للانتخابات في لبنان

ورقة سياسات

حزيران 2025

قائمة المحتويات

مقدمة 1

تخفيض سن الإقتراع (والترشح) 2

التمييز ضد فئة من المواطنين والمواطنات 3

مطلب قديم جديد 8

الأسباب الموجبة لتخفيض سن الاقتراع (والترشح) 9

الاستنتاجات والتوصيات 12

مقدمة

إن الانتخابات النيابية هي من أبرز آليات المشاركة المواطنية الديمقراطية المبنية على مبدأ التساوي بالحقوق، وحفظ الكرامة الإنسانية، واحترام الاختلاف، وحرية المشاركة، حيث تتيح للشعب أن يحكم نفسه بنفسه، أو بالأحرى، من خلال ممثلين له في مؤسسات الدولة. كما "يرتبط الحق في التصويت والترشح في انتخابات دورية حقيقية ارتباطًا جوهريًا بعدد من حقوق الإنسان الأخرى، والتي يعد التمتع بها أمرًا ضروريًا لإجراء عملية انتخابية هادفة. وتشمل هذه الحقوق الأساسية الحق في عدم التعرض للتمييز، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في حرية التنقل".[1]

تستمر معاناة اللبنانيين من الأزمة الاقتصادية الكارثية التي ألمت بالبلد منذ أواخر عام 2019، التي قدر البنك الدولي أن تكون من بين أكبر ثلاثة انهيارات اقتصادية حادة حول العالم منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وتخللها انتفاضة شعبية، وجائحة كورونا مع تداعياتها على الاقتصاد والقطاع الصحي وانفجار مرفأ بيروت الذي يعد أكبر انفجار غير نووي يشهده الكوكب. وقد كان لهذا الوضع تأثيرات عدّة على مختلف شرائح المجتمع، بمن فيها الفئة الشبابية التي تتحضّر لبناء مستقبلها. ومن هنا تأتي أهمية مشاركة الشباب في الجهود الحالية والمستقبلية للخروج من الأزمة المركّبة والسعي لبناء وطن يتسع لشبابه وطموحاتهم. ورغم مشاركة الشباب النشطة في العمل المطلبي والسياسي وارتفاع نسب حاملي الشهادات، فهم يتعرضون لعدّة مستويات من التمييز، منها ما هو ثقافي تقليدي مبني على العلاقات الأبوية/الذكورية، والذي يؤثّر على الشابات بشكل مضاعف وينعكس على بنى الأحزاب، ومنها ما هو تمييز قانوني-دستوري يخالف مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، حيث يصطدم الشباب الناشط سياسيًا بأوّل عقبة أساسية أمام المشاركة، وهي في تحديد حقه في الاقتراع لحين بلوغ الـ21

---

[1] جامعة منيسوتا، "الحق في التصويت - دليل دراسي"، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، غير مؤرخ، (آخر زيارة، 1/3/2024). http://hrlibrary.umn.edu/arabic/SGvotingrights.html

سنة، أي بعد 3 سنوات من سن المسؤولية القانونية والاجتماعية، وحقه في الترشح للانتخابات لحين بلوغ سن الـ25.

تنظر هذه الورقة إلى مفاعيل هذا التمييز ضد شريحة سكانية راشدة ومنعها من حقّها الأساسي في المشاركة في صنع القرار والتشريع أسوة بغيرها من الراشدين وهي تسعى لأن تكون وثيقة بيد المطالبين بعدالة التمثيل وإلغاء التمييزات القائمة في قانون الانتخابات وإجراءاته.

تخفيض سن الإقتراع (والترشح)

كفل الدستور اللبناني الحق في الاقتراع والترشّح للانتخابات في المادة 21، التي تؤكد أنه "لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب". وتنص مقدمة الدستور اللبناني بعد الطائف، المضافة بموجب قانون دستوري في 21/9/1990، على أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل" (المادة ج)، وعلى أن "الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية" (المادة د).

وكما تشير المادة ب من مقدمة الدستور، فإن لبنان "عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، لذا "تجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء"، حيث تنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن:

"١. لكلِّ شخص حقٌّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرِّية.

٢. إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىَّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت".[2]

التمييز ضد فئة من المواطنين والمواطنات

بالمقابل يحدد لبنان سن الرشد القانوني بـ18 عامًا وفق قانون الموجبات والعقود، وتحدد مختلف القوانين في البلد سن الرشد القانوني والمسؤولية المدنية الكاملة بـ18 عامًا أيضًا، بما في ذلك المسؤولية الجنائية، لكنْ، يستمر حرمان هؤلاء المواطنين/ات من حق أساسي، وهو الحق في الانتخاب، حتى بلوغ سن الـ21، حيث يتم التمييز ضدهم في الاقتراع والمشاركة في الحياة السياسية، ويفرض على الشباب بين 18 و21 الالتزام بالقانون ولكن لا يحق لهم/ن إبداء الرأي فيه.

وفي غياب الإحصاءات السكانية الدقيقة وتقديرات حجم الفئة العمرية بين 18 و21 سنة، يصل عدد طلاب الجامعات إلى أكثر من مئتي ألف،[3] بالإضافة إلى حوالي 100 ألفًا في القطاع المهني، ليصل العدد إلى حوالي 300 ألف، بالإضافة لمن هم خارج النظام التعليمي.

---

[2] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

[3] الدولية للمعلومات، "طلاب التعليم العالي في لبنان 35% في الجامعة اللبنانية،" النشرة الشهرية، 24/9/2021،
https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_5078

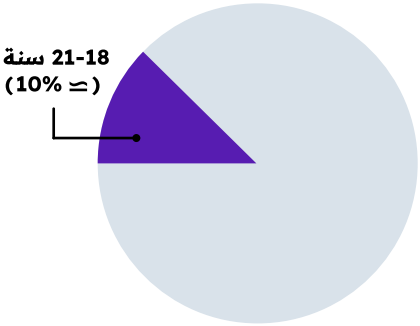

لذا، فإن نسبتهم من السكّان قد تقارب الـ10% إذا ما اعتمدنا أرقام مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر 2018-2019.[4] وهذا يعني أن التمييز يطال شريحة كبيرة من المواطنين والمواطنات وينتقص من حقوقهم الدستورية والعالمية.

يمتد التمييز في سن المشاركة السياسية إلى التأثير على عدالة تمثيل الفئة الشبابية، حيث نرى انخفاضًا كبيرًا في نسبة تمثيل الشريحة العمرية القريبة من سن الترشّح المحدد بـ25 سنة. ففي انتخابات 2018 النيابية، كانت نسبة النواب المنتخبين بين 25 و35 سنة لا تتعدى 2.34% من مجمل النوّاب (3 من أصل 128) رغم أنها شكّلت 14.4% من الناخبين، و4.7% من المرشّحين في انتخابات 2018 أيضًا، رغم ارتفاع هذه النسب قليلًا في انتخابات 2022، ولكن في غياب المعلومات الدقيقة عن هذا الموضوع بالنسبة لهذه الانتخابات حيث أن الإحصاءات حول فئاتهم العمرية غير متوفرة للعموم. هذا وتشير أرقام انتخابات 2018 أن نسبة النواب دون الـ45 عامًا لا تتعدّى 19.3% من الفائزين، أي نصف نسبتهم/ن من الناخبين (38% من الناخبين هم/ن دون 45 سنة).[5] أما متوسّط عمر النواب فيقدّر بـ58 عامًا، مقارنة بـ51 في الأردن مثلًا و53 عالميًا.[6] ورغم أن هذه المسألة لا تقتصر على لبنان تحديدًا، يميل المجلس النيابي اللبناني إلى تمثيل الفئات العمرية الأكبر سنًا (مع أعلى معدّل تمثيل لمن هم/ن بين 55 و65 سنة من العمر)، كما يظهر في الرسم البياني أدناه.

---

[4] Central Administration for Statistics, ILO, Labour Force and Household Conditions Survey (LFHLCS), 2018-2019, CAS/ILO, 2020
http://www.cas.gov.lb/images/Publications/Labour%20Force%20and%20Household%20Living%20Conditions%20Survey%202018-2019.pdf.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، "الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018: نتائج ووقائع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 4/9/2018:
https://www.lb.undp.org/content/lebanon/ar/home/library democratic_governance/2018LebaneseParliamentaryElectionsResultsandFigures.html.

[6] أرشيف الاتحاد البرلماني الدولي،
http://archive.ipu.org/gpr-e/media/index.htm.

الرسم البياني 1: نسبة النوّاب اللبنانيين حسب الفئة العمرية مقارنة بالنسبة من السكّان (انتخابات 2018)

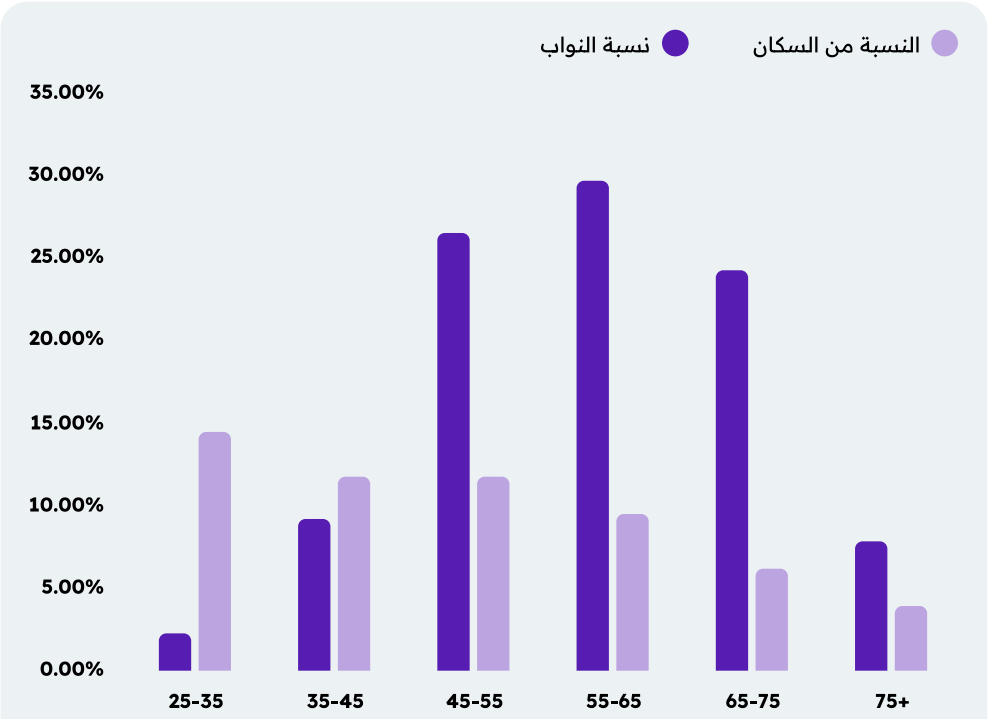

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، "الانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018: نتائج ووقائع"، بيروت 2018.

ويبدو أن تأجيل الحق في الترشّح والتصويت قد يكون من الأسباب المؤدّية لميل المجلس النيابي نحو تمثيل الفئات العمرية الأكبر سنًا (مع أعلى معدّل تمثيل لمن هم/ن بين 55 و65 سنة من العمر)، كما يظهر في الرسم البياني أعلاه، وهذا يتناسب مع المعدلات العالمية، وإن بشكل تمييزي. ووفقًا للاتحاد البرلماني العالمي، "يشكل النواب الذين تتراوح أعمارهم بين 51 و60 عاما 30% من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، وهي أكبر فئة عمرية عشرية، تليها مباشرة الفئة العمرية 41 إلى 50 عاما.

إن حصص المجموعات الأصغر سنًا والأكبر سنًا أقل بكثير".[7]

إذاً، هذا الأمر لا يقتصر على لبنان فحسب، وعلى الرغم من الاهتمام العالمي المتزايد بمسألة مشاركة الشباب في البرلمانات، فإن نسبة النواب الشباب في جميع أنحاء العالم لا تزال منخفضة. "ويشير هذا النمط إلى أنه من غير المرجح أن تزداد مشاركة الشباب بشكل مطرد بمرور الوقت من تلقاء نفسها. بل إن الإجراءات الملموسة التي تتخذها البرلمانات والأحزاب السياسية ضرورية لفتح المجال أمام الشباب للمشاركة ويكون لهم صوت في السياسة الوطنية".[8]

وفقًا لتقرير الاتحاد البرلماني الدولي في 2023، فإن "2.8% فقط من برلمانيي العالم يبلغون من العمر 30 عامًا أو أقل، بزيادة من 2.6% عن تقرير عام 2021 (+0.2 نقطة). وبالمثل، تبلغ نسبة النواب الذين تبلغ أعمارهم 40 عامًا أو أقل الآن 18.8%، ارتفاعًا من 17.5% (+1.3 نقطة)، في حين أن نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 45 عامًا أو أقل تبلغ الآن 32.1%، بعد أن كانت 30.2% (+1.9 نقطة).[9]

"مشاركة الشباب في البرلمانات حول العالم - تقرير الاتحاد البرلماني الدولي 2023

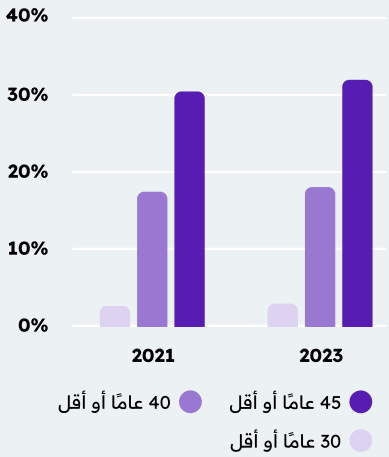

Inter-Parliamentary Union, "Youth participation in national parliaments: 2023", IPU, 2023,[7] https://www.ipu.org/fr/file/17513/download

Inter-Parliamentary Union, "Youth participation in national parliaments: 2023", IPU, 2023,[8] https://www.ipu.org/fr/file/17513/download

Inter-Parliamentary Union, "Youth participation in national parliaments: 2023", IPU, 2023,[9] https://www.ipu.org/fr/file/17513/download

هذا وتعتمد الأغلبية العظمى من دول العالم سن الـ18 للاقتراع وتعتمد سن ترشّح قريب من ذلك. حيث تشير الأرقام[10] إلى اعتماد 10 دول لسن الـ16، و4 لسن الـ17. أما نسبة الدول حيث سن الاقتراع أقل من 21 فهي 97%، و3.5% فقط تعتمد سن الـ21 أو أعلى (الإمارات العربية المتحدة: 25). ومن أصل 22 دولة عربية، تعتمد 17، أي أكثر من الثلاثة أرباع، سن الثامنة عشرة وفقط ثلاثة، أي حوالي 14%، سن الـ21، بالإضافة إلى دولة الإمارات المذكورة أعلاه والبحرين (سن الـ20).

نسبة الدول حسب سن الإقتراع

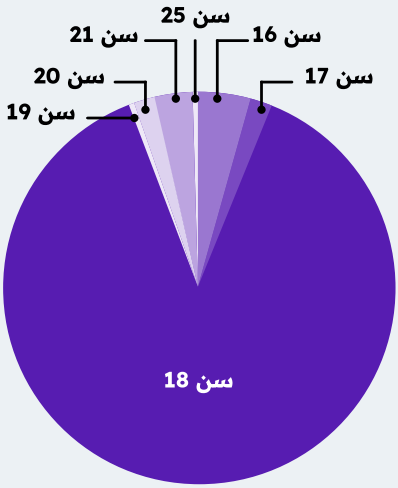

نسبة الدول حسب سن الإقتراع - الدول العربية

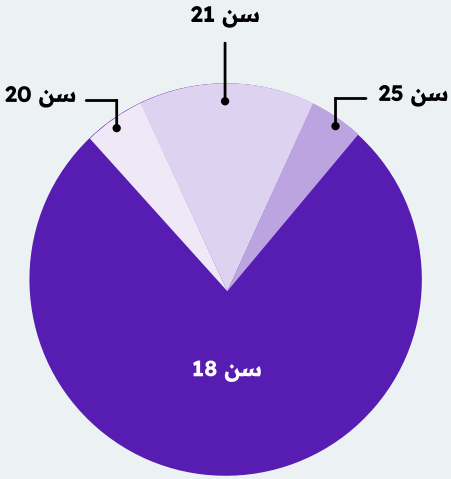

المصدر: النشرة السكانية العالمية، "سن الاقتراع حسب الدولة"، 2024.[11]

---

[10] World Population Review, "Voting Age by Country 2024", available at: https://worldpopulationreview.com/country-rankings/voting-age-by-country [last accessed on 1/3/2024]

[11] World Population Review, "Voting Age by Country 2024", available at: https://worldpopulationreview.com/country-rankings/voting-age-by-country [last accessed on 1/3/2024]

مطلب قديم جديد

ومع كل انتخابات نيابية في لبنان، تطرح بعض القوى السياسية خفض سن الاقتراع من 21 عاماً الى 18 عاماً لتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار السياسي، وتماشياً مع ما تعتمده معظم دول العالم، حيث، وبالإضافة إلى إلغاء أحد أهم أشكال التمييز بين المواطنين، يساعد خفض سن الاقتراع على زيادة إقبال الناخبين بفضل حماسة الشباب للمشاركة ويسهم في تحسين حياة الشباب لأنه يمنحهم رأي في تنظيم حياتهم والمطالبة بحقوقهم.

وقد حظيت هذه المسألة باهتمام كبير على مر العقود وتم طرحها منذ ستينيات القرن الماضي. واستمرت المطالبات بتخفيض سن الاقتراع والترشّح للانتخابات بعد مرحلة الحرب الأهلية، بما فيها من منظمات وحملات المجتمع المدني وانطلقت حملة وطنية لتخفيض سن الاقتراع عام 1998، ما لبث أن ضمّت أغلبية المنظمات الشبابية النشطة، بما فيها المنظمات التابعة للأحزاب في مجلس النواب.

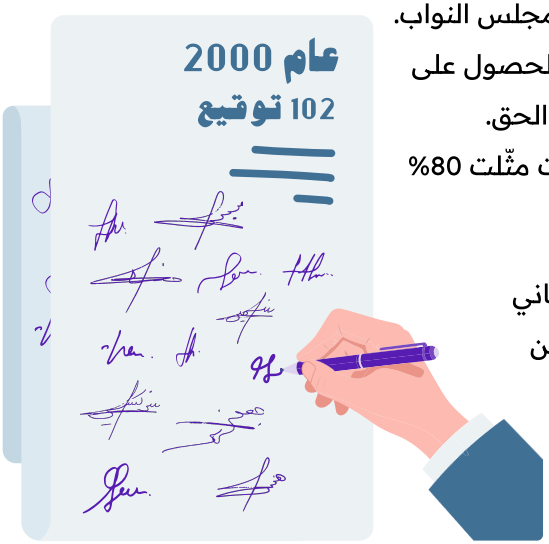

وقد تمكنت الحملة في العام 2000 من الحصول على توقيع 102 نائبًا على عريضة تطالب بهذا الحق. ولكن، لم يتم إقرار الأمر رغم أن التوقيعات مثّلت 80% من أعضاء مجلس النواب.

وفي العام 2009، أقر مجلس النواب اللبناني بالإجماع اقتراح قانون يقضي بخفض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية من 21 إلى 18 عاما، على أن يعمل بالقانون الجديد ابتداءً من انتخابات عام 2013، التي ما لبث أن تأجلت، وجاء قانون انتخابات 2017 (لانتخابات 2018) ليعود ويحدد سن الاقتراع بناءً على الدستور، أي 21 عامًا، مما يستدعي النظر في تعديل الدستور وهو أمر فائق التعقيد بسبب التوازنات السياسية.

الأسباب الموجبة لتخفيض سن الاقتراع (والترشح)

قد أشارت وثيقة "السياسة الشبابية الوطنية" التي أقرّها مجلس الوزراء اللبناني في 3 نيسان 2012: "يُعتبر تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة أساساً لإيجاد وإنجاح السياسة الشبابية بشكل عام، وخاصة لناحية تحفيز الاندماج الاجتماعي. من هنا تأتي ضرورة ضمان حق الشباب بالمشاركة في العمل المدني والنشاط السياسي بشتى أشكاله وتحفيز هذه المشاركة عبر التالي:

- تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب إليها في قانونيْ 1909 في وزارة الداخلية و2004/629 في وزارة الشباب والرياضة إلى سن الخامسة عشر عاماً تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الدولة اللبنانية.
- إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية إلى الثمانية عشر عامًا.
- إقرار قانون تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية والبلدية إلى الحادية والعشرين عامًا".

ويعتبر تخفيض سن الاقتراع والترشّح أمرًا أساسياً لضمان بيئة ديمقراطية صحية لعدّة أسباب، منها:

- **زيادة نسبة إقبال الناخبين:** قد يؤدي خفض سن الاقتراع إلى زيادة نسبة إقبال الناخبين وتطوير عادات التصويت مدى الحياة، واعتبار التصويت إجراءً معتادًا، حيث من المرجح أن يصوت الأشخاص الذين يصوتون في انتخابات واحدة في الانتخابات التالية.
- **تعزيز مشاركة الشباب:** يشارك الشباب بالفعل في السياسة، ويطلقون الحملات ويديرونها، ويدافعون عن حقوقهم، ويصبحون نشطاء على مستوى القاعدة. ومن شأن خفض سن الاقتراع والترشّح أن يمنحهم صوتاً وتمثيلًا رسميين في العملية السياسية.
- **تعزيز إحترام الشباب لذواتهم:** فالإقتراع عند الـ 18 يشجّع الشباب على الإنخراط في الشأن العام وعلى جعل اصواتهم مسموعة، مما يزيد من ثقتهم واحترامهم لذاتهم، ويجعلهم مُقبلين ومُبادرين للمشاركة في الحياة والسياسية والاجتماعية والاقصادية.
- **مواءمة المسؤوليات والحقوق:** يتحمل الشباب بين 18 و21 عامًا مسؤوليات الكبار، مثل التوظيف وإدارة الأعمال، ويُتوقع منهم أيضًا اتباع قوانين الراشدين ودفع الضرائب، ويعتبر سن 18 السن القانوني للانخراط في الجيش والزواج (علماً ان الزواج مُشرَّع قبل سن الـ18) والقيام بسائر المعاملات. ومن شأن خفض سن التصويت أن يجعل هذه المسؤوليات متوافقة مع حق التصويت.

- **الاتساق في القانون:** يجب أن يكون النظام متسقًا في تطبيق أسباب منع الناس من الاقتراع. إذا كان عدم النضج أو التأثر الشديد بالآخرين سببًا لمنع شخص ما من التصويت، فيجب أن ينطبق ذلك على كل من يفتقر إلى النضج أو يخضع لهذا النوع من التأثير. والنضج لا يُقاس بسنوات العمر بل بمدى التعرّض للتفاعل مع الآخرين والإنفتاح.
- **المشاركة المدنية:** يمكن أن يؤدي خفض سن الاقتراع إلى تعزيز المشاركة المدنية، وترسيخ عادة التصويت، ومنح الشباب مزيد من الحقوق.
- **عدالة التمثيل:** من شأن خفض سن الاقتراع جعل سن المسؤولية السياسية أكثر توافقًا مع سن المسؤولية الجنائية وسن الموافقة المستنيرة على الإجراءات الطبية.

في المقابل، وبالرغم من مضي العقود على هذا المطلب، فإن تخفيض سن الاقتراع والترشّح في لبنان يواجه عدّة عقبات أهمها:

- من الناحية التشريعية، هناك إجماع حقوقي أن هذا الإصلاح يحتاج إلى تعديل دستوري، وهو أمر معقّد بسبب التوازنات الطائفية والتخوفات من فتح الباب أمام تعديلات دستورية أخرى.
- ويبقى العائق الأساسي أمام إتمام ما سبق وتخفيض سن الاقتراع والترشّح هو الرغبة في الإبقاء على التوازن الطائفي، في ظل الغلبة العددية لطائفة على أخرى، حيث تشير الإحصاءات "إنه في حال خفض سن الاقتراع في الانتخابات المقبلة سيرتفع عدد الناخبين نتيجة هذا الأمر بمقدار 280 ألف ناخب، 180 ألفا منهم مسلمون و 100 ألف مسيحيون، ما يسبب مزيدا من الخلل لمصلحة المسلمين بحيث تصبح نسبة الناخبين المسلمين 67%، مقابل 33% من المسيحيين".[12] لكن العقبة في هذا المجال ليست حسابية أو عددية، بل هي موضوع يتطلب توافقًا سياسيًا لإقرار حق المشاركة للشباب اللبناني وهو في صلب حقوق الإنسان، الذي يحدد القيم التي يقوم عليها الدستور، وذلك بغض النظر عن الأرقام.

---

[12] عباس صباغ، "خفض سن الاقتراع الى 18 والهواجس المسيحية"، وكالة أخبار اليوم نقلًا عن جريدة النهار، 24/12/2021، https://tinyurl.com/25koz79l

الاستنتاجات والتوصيات

تميل التوجهات العالمية في سن الاقتراع إلى اعتماد سن الأهلية القانونية وهو 18 سنة، مترافقًا مع خفض سن الترشّح إلى 21 لتأمين تمثيل الفئات الشبابية، وهو ما تعتمده الأغلبية العظمى من الدول (97% تعتمد سن 18 أو أقل)، وهو السن المعتمد أيضًا في الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية حقوق الطفل). وفي هذا الإطار، هذه مجموعة من التوصيات العامة للوصول إلى تمتّع الشباب بهذا الحق الأساسي:

١. إطلاق حملة شبابية حقوقية تطالب بإقرار القانون.

٢. العمل على تعديل قانوني متوافق عليه بين المنظمات الشبابية والعاملة مع الشباب أو على المشاركة الاجتماعية والسياسية.

٣. المناصرة حول القانون في مجلس النواب، حيث يمكن الاستفادة من النواب الموقعين على العرائض السابقة وأحزابهم أو كتلهم الحالية، والوصول إلى 10 نواب راغبين بطرح التعديل الدستوري في البرلمان.

٤. العمل مع المنظمات الحزبية الشبابية على مناصرة قيادتها للتصويت على التعديل.

youthforumlb
youthforumlb
youthforum.lb
https://youthforum-lb.org/

masarlborg
masarlborg
masarlborg
masarlborg
masarlborg
https://masarlb.org/

With the support of
Norway

تم إنتاج هذا التقرير بدعم من السفارة النرويجية في لبنان.

إن الآراء والأفكار الواردة في ورقة السياسات هي آراء جمعية مسار ومنتدى الشباب للسياسات الشبابية ولا تعكس بالضرورة آراء أو مواقف السفارة النرويجية في لبنان.